

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 2019/4/25 من طرف الطالب المذكور أعلاه بواسطة نائبه الأستاذ على الدحماني الرامي إلى نقض القرار عدد 6031 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2017/12/28 في الملف عدد 2017/7206/445 المضموم له الملف 2017/7206/718.

وبناء على المذكرة الجوابية المدلى بها بتاريخ 2020/08/05 من طرف الوكيل القضائي للمملكة بصفته هذه ، ونائبا عن الدولة المغربية في شخص السيد رئيس الحكومة ، وعن السيد وزير العدل ، والسيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء ، والرامية إلى رفض الطلب.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 2020/10/13.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 2020/10/20.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد امبارك بوطلحة تقريره في هذه الجلسة

والاستماع إلى مستنتاجات المحامي العام السيد عاتق المزبور .

وبعد المداولة طبقا للقانون :

حيث يستفاد من وثائق القضية والقرار عدد 6031 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2017/12/28 في الملف عدد 2017/7206/445 المضموم له الملف 2017/7206/718 ، أن الطالب تقدم بمقال أمام المحكمة الإدارية بالدار البيضاء بتاريخ 2015 /11/5 عرض فيه أنه اعتقل تعسفيا لمدة 69 يوما بعد متابعته من طرف السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء من أجل جريمة تكوين عصابة إجرامية بهدف ارتكاب سرقات ضد الأموال والأشخاص عن طريق استعمال ناقلة ذات محرك وجناية إخفاء مسروق ، إلا أنه تمت تبرئته من طرف المحكمة الجنائية ، وأن الاعتقال الذي تم سبب له عدة أضرار نفسية ومادية ، والتمس تحميل الدولة مسؤولية ذلك ، والحكم له بتعويض قدره 1500.000 درهم مع نشر الحكم في جريدة يومية لمدة أسبوع على نفقة المدعى عليهم مع النفاذ المعجل والفوائد القانونية .

بدي

تمرسدي

نسخة الإدارية 2

رقم الملف : 2019/34/668
رقم القرار : 4/503




وبعد تمام الإجراءات أصدرت المحكمة حكمها بأداء الدولة المغربية في شخص السيد رئيس الحكومة - وزارة العدل والحريات - لفائدة المدعي تعويضا إجماليا قدره 60.000 درهم مع الصائر ، استأنفه الوكيل القضائي للمملكة والمدعي قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف والحكم تصديا بالحكم برفض الطلب، وهو القرار المطعون فيه بالنقض حاليا .

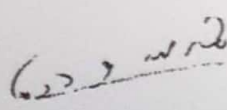
في شأن الوسيلة الأولى المتخذة من فساد التعليل ونقصاته الموازي لانعدامه وخرق الفصل 122 من الدستور والفصل الأول من قانون المسطرة الجنائية :

حيث يعيب الطاعنة القرار المطعون فيه فساد التعليل ونقصاته الموازي لانعدامه وخرق الفصل 122 من الدستور والفصل الأول من قانون المسطرة الجنائية، ذلك أنه بالرجوع إلى متابعة النيابة العامة والقرار الجنائي الابتدائي القاضي ببراءة الطالب والمؤيد استئنافيا، يتضح أنه تمت متابعته فقط من أجل جنائية إخفاء أشياء متحصلة عليها من جنائية ، ولم يكن متابعا من أجل تكوين عصابة إجرامية ، وأن قرار اعتقاله احتياطيا من طرف النيابة العامة لم تكن له مبررات قانونية يستند عليها، وبالتالي فإن سلطة النيابة العامة لا ينبغي أن تتسم بالتجاوز وعدم المشروعية والإخلال بمبدأ قرينة البراءة ، مما تبقى معه المسؤولية عن الضرر الناجم عن الاعتقال التعسفي موجبا لتعويض الاضرار وفق الفصل 122 من الدستور ، ودون حاجة لإثبات خطأ قرار الاعتقال الاحتياطي، مما يجعل القرار المطعون فيه بعدم مراعاته لما ذكر عرضه للنقض .

لكن ، حيث إن الخطأ القضائي الموجب للتعويض في إطار المسؤولية الإدارية لمرفق القضاء هو : الخطأ الجسيم غير مغتفر أو الإهمال المفرط الذي يقع فيه القاضي قليل العناية والذي يدل على إخلاله بكيفية فادحة بواجباته المهنية خلال ممارسته لوظيفته القضائية ، وتأسيسا على ذلك ، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما ألغت الحكم الابتدائي فإنها استندت في ذلك إلى أن متابعة النيابة العامة للمتهم - الطالب - " إنما تمت في إطار الإجراءات والمساطر المنصوص عليها قانونا ، وأن الحكم فيما بعد ببرائته من التهم المنسوبة إليه لا يمكن أن تعتبر معه السلطة القضائية التي بنتت في ملف المتابعة المتعلقة به قد تصرفت خرقا للقانون أو القول بكونها ارتكبت خطأ قضائيا موجبا للتعويض المطالب به " ، فإنها تكون قد راعت مجمل ما ذكر أعلاه ، سيما أن تدبير الاعتقال الاحتياطي الذي اتخذته قضاة

النيابة العامة تم في إطار سلطة الملاءمة المنوطة بهم بموجب المادة 40 من قانون





3
نسخة النيابة
رقم الملف : 2019/3/4/3668
رقم القرار : 4/503



المسطرة الجنائية ، ودون أن يقطع الصلة بالمشروعية، مما تنتفي معه بذلك مسؤولية الدولة عن الخطأ القضائي، فكان القرار المطعون فيه معللا تعليلا سليما ، وما بالوسيلة على غير أساس .

لهذه الأسباب

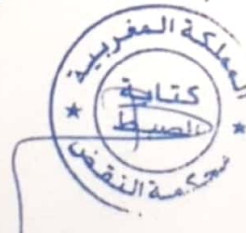
قضت محكمة النقض برفض الطلب وتحميل الطاعن الصائر.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الرابع) السيد محمد نميري رئيسا والمستشارين السادة : امبارك بوظلحة مقررا، عبد الرحمان مزوز ، الزوهره قورة و مارية أصواب أعضاء ، وبمحضر المحامي العام السيد عاتق المزبور ، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فاطمة العكروود.

مكتبة الضبط
محكمة النقض
نسخة مشتملة
الحامل لتوقيعات الرئيس والمستشار
المقرر وكذا كاتبة الضبط
على رئيس مكتبة الضبط

المستشار المقرر

رئيس الغرفة



11 مارس 2021

رجاء بنداوود

نسخة إمارية

عدد	303
رقم	3668
الرجل	التعالي
تحت	
بتاريخ	

11 مارس 2021